العدد (1595) السنة السابعة -الاثنين (31) آب 2009 ◆ http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com

شكلت قضية الشهادات العلمية المزورة واحدة من اهم المشكلات التي برزت بشكل واضح بعد التغيير في ٢٠٠٣-٩ بعد ان وقع الكثير من الاختام والنسخ الاصلية من النماذج بيد مجموعة محترفة لفن التزوير قبل سقوط الدكتاتورية والتي كانت تقوم بمهام تزوير الشهادات للعراقيين المقيمين خارج العراق لغرض تعيينهم في مؤسسات الدول التي يقيمون فيها لاستحالة حصول اعداد كبيرة منهم على شهاداتهم الاصلية من مصادرها الحقيقية ، نتيجة القوانين السابقة .

خمسة آلاف شخص متورطون في قضية واحدة كشفتها هيئة النزاهة

اسعار الشهادات المزورة حسب الطلب وعقوباتها المتواضعة ابقتها قضية ساخنة !

عامر القيسي

ومثل هذه الاساليب كانت تستخدمها السلطة السابقة للضغط على خصومها السياسيين او الذين غادروا العراق للعمل في بلدان اخرى ،ولم يستطيعوا الحصول على شهاداتهم من الجامعات التي تخرجوا فيها نتيجة لتلك القوانين ، وابتزازهم لغرض العودة الى العراق .وكانت عمليات التزوير تجري بصورة منتظمة ويقوم بإيصال الشهادات إلى أصحابها وسطاء يحصلون على عمولات مجزية لقاء عملهم هذا .

ظاهرة خارج التغطية !

وحسب احصائية صادرة عن ديوان الرقابة المالية لعام ٢٠٠٨ ، فقد تم اكتشاف ١٠٨٨ شهادة مزورة في دائرة رسمية واحدة فقط . واصحاب هذه (الشهادات) ، التي لم يعلن عن مستوياتها العلمية ، يشغلون بطبيعة الحال مواقع في مؤسسات الدولة المختلفة .وشهادات اخرى تم اكتشاف ان اصحابها اعضاء في مجالس المحافظات ، القديمة والجديدة ، والبعض الآخر يشغلون مواقع متقدمة في قيادة مؤسسات الدولة !. هذه الظاهرة لوحدها كافية بالكمال والتمام لان تعطينا واحداً من الاسباب التي ادت الى تردي اداء معظم مؤسسات الدولة بسبب نقص الكفاءة أو انعدامها . واذا اقتنعنا بان ظاهرة التزوير ليست اختراعا عراقيا صرفا ، فان الاختراع الحقيقي العراقي وبامتياز ، هو ان هذه الظاهرة حتى اللحظة خارج التغطية القانونية باعتراف الكثير من المسؤولين في هرم السلطتين التنفيذية والتشريعية . والسبب المضحك المبكي ، هو ان حماية هؤلاء المزورين تقع تحت سقف التغطية السياسية التوافقية . فأحد اعضاء اللجنة التي كلفها رئيس الوزراء نوري المالكي لمحاربة هذه الآفة ، أكد في أكثر من تصريح له عدم استطاعة اللجنة عمل أي شيء بسبب التوافقات السياسية التي تحكم قبضتها على مجريات الحياة السياسية في البلد والتي عرقلت وتعرقل عمل اللجنة واجهضت معظم الخطط التي وضعتها من اجل محاربة هذه الظاهرة ! وفي اتجاه آخر يلقي مصدر امني قيادي باللوم على القضاء العراقي لانه يعطل العديد من الملفات المهمة في مثل هذه القضايا ، ذلك ان كشفها يشكل فضيحة سياسية قبل ان تكون اخلاقية ، والمعرقل الآخر يكشفه احد اعضاء مجلس النواب الذي يرى ان مكافحة هذه الظاهرة مهمة صعبة وعسيرة جدا ! ، فهناك شبكات كبيرة تشرف على عملية تزوير الشهادات ولها امتدادات خارج العراق !

للجامعات حصة الاسد

الملفت للانتباه ان الجامعات العراقية لها حصة الاسد في توسيع نطاق هذه السوق ، فالمفتش العام في وزارة التعليم والبحث العلمي ، كان قد اعلن في وقت سابق عن رصد ٢٨٤٢ شهادة مزورة وان الحصة الاكبر من الشهادات المزورة كانت من نصيب الجامعة المستنصرية وبواقع ٢٢٨ شهادة وان بقية العدد موزع بين الجامعات (بغداد والمحافظات) وان في دائرته ٣٠٠ شهادة مشكوك في امرها ووعد بالاعلان عن تلك الشهادت الا ان شيئا من هذا لم يحصل حتى اللحظة . وكشفت جريدة الاتحاد التي تصدر عن الاتحاد الوطني الكردستاني الذي يترأسه رئيس الجمهورية جلال الطلباني في مقال لها بقلم الكاتب عبد الهادي مهدي تحت عنوان (مجالس المحافظات والشهادات المزورة) عن هذا الأمر إذ تساءل الكاتب عن الاجراءات التي لم تتخذها المفوضية العليا المستقلة للانتخابات بحق اولئك الذين حصلوا على مقاعد في مجالس المحافظات بعد ان مررت كفاءاتهم المزورة من خلال المفوضية !

الانتخابات والشهادات المزورة

ورغم الوعود التي قدمها ، على سبيل المثال حازم الربيعي بعدم تكرار اخطاء تقييم الشهادات التي حصلت في انتخابات عام ٢٠٠٥ الا ان وقائع انتخابات كانون الثاني ٢٠٠٩ كشفت عن ضعف فاضح في السيطرة على هكذا نوع من التزويرات بفضل حنكة وخبرة المزورين وتواطؤ بعض الموظفين في وزارتي التربية والتعليم والبحث العلمي وعدم امكانية كشف حقيقةالشهادات الصادرة من جامعات خارج العراق . اعترف الدكتور احمد الدراجي الاستاذ في جامعة ميسان ، بتفشي ظاهرة تزوير الشهادات ومنها الشهادات العليا ، ووصفها بالمشكلة الكبيرة التي ينبغي وضع حد لها ، وحمل مسؤولية المصادقة على الشهادات او معادلتها ، وخاصة الصادرة من جامعات خارج العراق ، وزارتي التربية والتعليم العالي اللتين ينبغي ان يكون عملهما دقيقا ، فيما كشف مصدر امني في البصرة ، عن وجود حالات تزوير للوثائق المدرسية الرسمية سواء الصادرة في الداخل او الخارج ،وحسب نفس المصدر فان ٧٠٠ وثيقة مدرسية من مجموع ٩٠٠ وثيقة لطلبة احدى الكليات الامنية كانت مزورة ، ولما تم رفع مذكرة الى مسؤول كبير لاتخاذ اجراء بحق حملة هذه الشهادات ، كان تعليق المسؤول على الموضوع (انهم اضطروا الى التزوير من اجل خدمة وطنهم)!!

وحسب هيئة النزاهة العامة ، فانها قد اصدرت اوامر بالقاء القبض على ٣١٧ مرشحا بتهمة تزوير الشهادات الدراسية خلال انتخابات مجالس المحافظات الاخيرة .وقد وصف العكيلي ، رئيس هيئة النزاهة ، انتخابات مجالس المحافظات الاخيرة ، بانها كانت نقطة تحول في بيان مدى خطورة تزوير الوثائق وتداعياتها على الواقع العام . مؤكدا على ان جهود الهيئة والدوائر الرقابية الاخرى أدت الى كشف شهادات مزورة لعدد من المرشحين.

تعطيل البرنامج الحكومي

واحد من اخطر انعكاسات هذه الظاهرة على الواقع العراقي هو تعطيلها البرنامج الحكومة التوظيفي خصوصا بالنسبة للكفاءات العائدة من خارج البلاد والتي يحتاجها العراق بشدة في فترة اعماره بعد اربعة عقود من الحروب والتدمير المنظم لمؤسساته وبناه التحتية ، واعترف العكيلي شخصياً بان هذه الظاهرة قد قللت كثيرا من فرص نجاح الحكومة في اعادة الكفاءات العراقية المهاجرة ، فضلا عن انعكاس سعة الظاهرة في الاوساط العلمية والاكاديمية على سمعة العراق وتحديدا شهادات جامعاته المشهورة برصانتها والاعتراف المتزايد بشهاداتها في الاوساط الجامعية العربية والعالمية .

وأعلن صراحة وزير التعليم العالي والبحث العلمي الدكتور عبد ذياب العجيلي في المؤتمر الذي عقده في الثامن من حزيران ٢٠٠٩ في مقر وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ، عن اكتشاف ٣٣٥٣ شهادة جامعية مزورة واكد ان اصحاب هذه الشهادات تم فصلهم واضاف بان التزوير يأتي من الداخل والخارج وهناك اعداد كبيرة من الشهادات المزورة بشأن الدراسة الاعدادية وسوف يحال الجميع الى هيئة النزاهة مهما كانت صفتهم .

مافيات متخصصة

الاسئلة المطروحة حول هذا الموضوع من طراز ،من المستفيد او من يقوم بالتزوير او علاقة التزوير بالفساد المالي والاداري او المشكلات التي افرزتها هذه المشكلة ، اسئلة الى حد كبير معروفة إجابتها وجرى تداولها على نطاق واسع في الشارع العراقي الشعبي والسياسي والقانوني .والاطراف التي لها علاقة مباشرة بهذا الموضوع متنوعة ، منها داخل العراق على ايدي مزورين على درجة عالية من المهارة ، ومنها خارج العراق والتي يصعب اكتشافها من قبل الاجهزة الرسمية العراقية . ومن الشهادات ما تخرج من السجلات الرسمية بالاتفاق مع مافيات متخصصة بهذا النوع من الاعمال لقاء مبالغ تتحدد سلفا عبر وسطاء موثوق بهم ، وعمليا يتحدد السعر حسب نوع الشهادة ودرجتها العلمية ، فقد وصل سعر شهادة الماجستير في العلوم الانسانية الى الف دولار (حوالي مليون ومئتي دينار عراقي) ، فيما وصل سعر نفس مستوى الشهادة للدراسات العلمية الى ثلاثة آلاف دولار (حوالي ثلاثة ملايين وستمائة الف دينار عراقي) ، وارخص الشهادات (ثلاثمائة دولار) هي شهادة الدراسة الابتدائية التي تمنح حاملها حق الدخول الى سلكي الشرطة والجيش او يصبح حارسا امنيا في جهاز حماية مؤسسات الدولة ال(fbs) لكي يستلم راتبا شهريا يصل في بعض الاحيان الى ٧٥٠ الف دينار عراقي مع المخصصات الشهرية الاضافية ، كالخطورة والنقل وغيرهما . اما الشهادات الصادرة من سوق مريدي في مدينة الصدر او من وسطاء في بعض المناطق الفقيرة في بغداد مثل الزعفرانية والحرية والشعب والدورة ، فان اسعارها متواضعة قياسا لاسعار الشهادات (الاصلية)، فعلى سبيل المثال ، فان سعر شهادة البكلوريوس ، بمختلف اختصاصاتها ، لايزيد على مائتي دولار (٢٣٦ الف دينار عراقي) .

تزوير وعفو

يقول القاضي رحيم العكيلي رئيس هيئة النزاهة في لقاء له مع الجريدة (المدى): لدينا الكثير من الادعاءات بتزوير شهادات بعض كبار موظفي الدولة والنواب ،وقد اجرينا تحقيقات في معظمها ولم يثبت سوى تزوير الشهادة التي قدمها احد المحافظين فقط وقد شمل بالعفو ، ولم يثبت لدينا تزوير شهادة موظف اعلى من ذلك حتى الآن ، الا اننا لم نكمل تدقيق جميع الادعاءات بالتزوير ، وليست هناك إمكانية للاحجام عن التدقيق في اية اخبار عن تزوير شهادة ما ، ومن يعرف آليات العمل في هيئة النزاهة التي وضعناها بعد تولينا رئاسة الهيئة يجد ان التحقيق في ادعاءات التزوير او الفساد امر صعب جدا ، وخطير جدا ولا يستطيع احد ان يتورط فيه ، ومع ذلك فانني اطمئن الجميع بان مزورا واحدا لن يفلت من كشف امره مهما علا منصبه اذا لم يكن اليوم ففي المستقبل القريب ، وقد القت هيئة النزاهة مؤخرا القبض على شبكة كبرى للتزوير ، ضبط عند احدهم ٢٤ ختما مزورا ، والتوقعات الاولية هي ان يصل عدد المتهمين في هذه الدعوى إلى أكثر من خمسة آلاف .

الأسواق المركزية بين اعادة التأهيل والخصخصة

مدير الاسواق :المشكلة في افتقادنا للقيادات الكفوءة

بعد انتظار دام أكثر من خمس سنوات، قضاها موظفو الأسواق المركزية، بعد ان تعرضت للدمار والحرق عام ٢٠٠٣ ، بانتظار تنفيذ الوعود التي طالما سمعوا بها لإعادة الحياة الى بناياتهم المهجورة ، لكنهم صدموا بمن يخبرهم انها ستتحول قريباً الى نظام الخصخصة وستباع الى شركات استثمارية قد تستغني عن خدمات معظمهم وابدالهم بعمالة اسيوية وفق الموضة الجديدة التي اجتاحت الاسواق المحلية، ماقصة الامر؟ وماحكاية احتمال الاستغناء عن موظفي هذه الدوائر وتأخير صرف رواتبهم لفترات طويلة ؟ وكيف سيكون حال تلك الاسواق في ظل نظام الخصخصة الجديد ؟ وهل سيتطور عملها لما فيه خدمة عصرية للمواطن الذي تلاعب به تجار السوق المحلية من حيث نوعية البضائع المعروضة واسعارها ؟

تحقيق /أفراح شوقي
تصوير/سعد الله الخالدي

وجهات نظر مختلفة

يقول احد الاخصائيين الاقتصاديين :انا مع نظام خصخصة عمل تلك الأسواق، او استثمار بناياتها لاجل انشاء مدارس او مستشفيات او مراكز ثقافية، والسبب هو ان الدولة كانت تدعم تلك الأسواق لأجل مساعدة الموظفين بسبب قلة رواتبهم،وخصوصاً لشراء السلع المعمرة وفق نظام القرعة، اما الآن وبعد التغيير الكبير في أقيام رواتب الموظفين التي ارتفعت معدلاتها وفق سلم الرواتب الجديد، انتفت الحاجة اليها وانا مع خصخصتها لتكون مظهراً حضارياً جميلاً ، كما ان معظم البضائع التي تباع حالياً في الأسواق الصالحة منها، غالباً ما تكون أسعارها متساوية تقريباً مع الأسواق المحلية.

لابد من مراعاة جانب تدخل الدولة في رعاية ذوي الدخول المحدودة من غير الموظفين، قالها ابو سارة (سائق تاكسي) وأضاف:ان الأسواق المركزية كانت تشكل دعماً اساسياً لتوفير احتياجاتنا وليس فقط موظفي الدولة، كنا نأمل ان ينظروا لحالنا نحن الذين بقينا دون رواتب ومعيشتنا يومية لا أن يبيعوا المنشآت الحيوية للشركات الخاصة وتصير الاستفادة من خدماتها حسرة على الفقير. كميلة جاسم موظفة في احد فروع الاسواق المركزية قالت :بصراحة لقد عطلونا عن العمل لفترة طويلة وكل الوعود التي سمعناها عن اعادة تأهيلها كانت مجرد وعود كاذبة، والاسوأ ان نسمع انها ستباع الى القطاع الخاص وسيتم الاستغناء عن موظفين قدموا اليها خدماتهم لسنوات طويلة، هل هذا معقول؟

كما اننا عاينا كثيراً من موضوع صرف مرتباتنا التي كانت تتأخر كثيراً، ماذنبنا ان دمرت اسواقنا واصابها الكساد ؟ السنا مثل كثير من المؤسسات والدوائر التي دمرت وتم وضع الية مناسبة لموظفيها؟ولم نحن عاطلون عن العمل لحد الان ؟ ابو سارة موظف في التعليم العالي قال: في كل دول العالم هناك العديد من الاسواق المتطورة (المولات) وهي تعد واجهة حضارية جميلة، اما آن الاوان لنا لكي نمتلك مثل تلك الاسواق علاوة على ان معظم اسواقنا المركزية المحلية غدت تشكو الشيخوخة، فيما يخص العاملين فيها في قسم المبيعات خصوصاً، ولابد من اخذ الجانب الجمالي والمرتب وزج دماء شابة من كلا الجنسين في تلك الاسواق.

ام تبارك(موظفة في سوق الثلاثاء) قالت:برغم مرور سنوات طويلة على تعطيل خدمات الكثير من موظفي تلك الأسواق الا اننا كنا ننتظر تنفيذ وعود المعنيين لاجل إعادة تأهيلها بالشكل الذي يضيف الكثير من المنفعة للبلد عبر سياسة استيراد البضائع ودعمها من قبل القطاع الحكومي بالاستفادة من وسائل النقل الحكومي والشحن الجوي وهو يسهم في دعم الصالح العام ايضا، عبر فتح منافذ جديدة للعمل والتخلص من عبء البطالة المقنعة.

لمحة عن تأسيس الأسواق المركزية

تأسست الشركة العامة للاسواق المركزية سنة ١٩٨١م وهي حصيلة اندماج مجموعة من الشركات منها (المخازن العراقية، الاورزدي باك، الشركة العامة لاستيراد الاجهزة الدقيقة والشركة العامة التجارية (الافريقية) سابقا بالاضافة الى شركات اخرى).

وباشرت الشركة أعمالها في ١/ ١/ ١٩٨٢ بعد أن تولت ادارة الاسواق المركزية والاسواق الحرة برأسمال قدر بـ(١٠ ملايين دينار).

اما بالنسبة لأهدافها فهي تنحصر وفقا لنظام وزارة التجارة رقم ٧ لسنة ١٩٧٩ في توفير السلع للمواطنين عن طريق تجارة المفرد من خلال الاسواق نفسها كما تتولى مهام تجارة الجملة من خلال توفير مجاميع سلعية لدوائر الدولة والوكلاء، ولقد توقف العمل مع الوكلاء منذ بداية الحصار الاقتصادي ولغاية عام ٢٠٠٠ حيث تم في هذه السنة اعادة العمل على تجهيز المطابع ومكاتب الاستنساخ بمادة الورق بانواعه واصحاب ورش تصليح الاجهزة الكهربائية بمادة غاز الفريون وفقا للشروط المحددة وتجهيز المواطنين بمواد التأسيسات الكهربائية حسب اجازة وخارطة البناء، كذلك يقع على عاتق الشركة مهمة ادارة وتشغيل الاسواق الحرة في بغداد وجميع المنافذ الحدودية عن طريق توفير السلع المعفاة من الرسوم الكمركية وبالعملة الصعبة.

ويعد جانب الاستيراد في هذه الاسواق من اهم الانشطة الرئيسية لتلبية حاجات شريحة واسعة من المواطنين، ومر هذا النشاط بثلاث مراحل: الاولى اثناء الحرب العراقية – الايرانية، وتحديدا منذ عام ١٩٨٦ حيث بدأ المنهاج الاستيرادي بالتقلص والانكماش نتيجة لدخول الاقتصاد العراقي بنفق الديون التي استنزفت جميع موارد الدولة الاقتصادية نتيجة الحرب وقد انعكس هذا بشكل سلبي على نشاط الشركة التسويقي وعلى الايرادات والمبيعات.

اما المرحلة الثانية فهي تشمل فترة ما بعد غزو الكويت عام ١٩٩٠ وما تبع ذلك من فرض الحصار الاقتصادي حيث تحجم الاستيراد عن الشركة بنسبة ٩٥٪ ولم تبق لها سوى نسبة ٥٪ فقط وكانت مخصصة للحاجات الضرورية التي تحددها الحكومة مثل تخصيص بعض مفردات البطاقة التموينية لتوزيعها بين موظفي الدولة (كالرز والسكر والشاي والطحين وزيت الطعام) ثم بدأ العمل بعد ذلك بمذكرة التفاهم وتحديدا في سنة ١٩٩٦ حيث تم تخصيص مبالغ ضئيلة لتنفيذ منهاج الشركة الاستيرادي الذي تركز بشكل اساسي على اطارات وبطاريات السيارات والورق والقرطاسية لطلبة المدارس والجامعات واستيراد مواد التأسيسات الكهربائية لاصحاب اجازات البناء وتدريجيا بدأ المنهاج الاستيرادي بالتوسع بدخول العراق في الكثير من الاتفاقيات الثنائية كالاتفاقية العراقية – الفيتنامية، الاردنية، التركية، السورية.

وكانت المرحلة الثالثة من أصعب واخطر المراحل اذ بدأت منذ سقوط النظام السابق وحتى الان، وما تعرض له البلد من دمار وتخريب في البنية التحتية والخزين السلعي من دمار وسرقة وحرق وتخريب، اذ تعرضت (٨) اسواق للتدمير في بغداد الا أن الشركة تمكنت من اعادة أعمار وتأهيل العديد من مواقعها المنتشرة في بغداد والمحافظات بإمكانياتها الذاتية .

مرحلة الاعمار

يقول هادي جدوع مدير عام الاسواق المركزية: كانت مرحلة الأعمار تسير بخطين . الاول تأهيل الشركة الأم الى جانب النشاط الاستيرادي واعتمدت الشركة فيه على نشاط السوق المحلية وبشكل رئيسي في تسويق منتجات القطاعات الصناعية (العام والمختلط والتعاوني والقطاع الخاص) حيث قامت باستلام جميع منتجات تلك الشركات وتسويقها عبر منافذها التسويقية وباسلوب رسم التصريف وتسديد منتجات هذه الشركات في ضوء المبيعات الفعلية واحيانا يكون التعامل على الاساس النقدي المباشر.

مشيراً الى ان الشركة اكتسبت سمعة طيبة في السوق العراقي من خلال نجاح سياساتها التسويقية طوال تلك السنوات التي مرت وذلك عن طريق برمجة التوزيع وفقا لموسمية السلع الاستهلاكية والانتاجية والمواد التموينية ومنها السلع الكهربائية والالبسة والاقمشة والإطارات والقرطاسية المدرسية والمواد الغذائية والحاسبات الالكترونية المتطورة والضاغطات ومكائن الخياطة والاجهزة الكهربائية المتنوعة والاثاث والتأسيسات الكهربائية والورق وغاز الفريون.وعن حملات الاعمار التي حصلت لتلك الاسواق قال جدوع : لقد تمكنا من إعادة اعمار وتأهيل مواقع الشركة المنتشرة في بغداد والمحافظات عن طريق الموارد المالية الذاتية وبجهود العاملين في الشركة حيث أعيد تأهيل أسواق (الفراهيدي في البصرة، ميسان، ذي قار، المثنى، الديوانية، كربلاء، ديالى) وفي بغداد سوق العدل المركزي وجزء من سوق المنصور المركزي وكذلك الحال مع سوق الثلاثاء بالاضافة الى منافذ التوزيع الاخرى الموجودة حاليا مثل (مركز بيع التأسيسات الكهربائية الكائن في طريق معسكر الرشيد،ومركز بيع الورق في شارع الصناعة ومركز بيع الكرادة).

لاستغناء عن موظفي الشركة

الخط الثاني من خطة التاهيل كما يقول مدير عام الاسواق المركزية هادي جدوع يتجه نحو احالة قسم من تلك الاسواق للاستثمار لتحقيق هدفين ايضاً أولهما ايجاد موارد مالية للشركة وتطويرها بما يواكب مستوى التقدم الاقتصادي الموجود حاليا في الدول المتقدمة او على اقل تقدير في الدول المجاورة، وقد تلقينا عددا من العروض للمشاركة في تأهيل وتطوير اسواق ومواقع الشركة من قبل الشركات العربية والعالمية اسهاما بالنهوض بواقع الشركة نحو الافضل اخذين بنظر الاعتبار دعم الشركات العراقية ذات القدرات المالية والتكنولوجية العالمية.. واحالة بعض املاك الشركة غير المستثمرة لاجل الاستفادة منها، واستثمارها لفترة زمنية محددة واخذ جزء من الارباح ومن ثم ارجاعها الينا وسنحقق ايضاً هدفنا الثاني وهو ايجاد طريقة لتشغيل الاعداد الكبيرة من الموظفين العاطلين عن العمل والتخلص من عبء رواتبهم وترشيق الشركة الأم،وقد اعلنا عن نيتنا تأهيل سوق المنصور الذي تعرض للتخريب بنسبة٧٥٪ وقدمت (١١) شركة استثمارية طلبات لاجل التاهيل، وبعد دراستها من قبل لجنة عليا من عضوية جهات متعددة تم اختيار أربعة عروض لشركات معروفة، وطلبت منهم اللجنة تقديم عروض تنافسية وبالفعل قدمت العروض من جديد وحازت شركة اماراتية مختلطة قبول اللجنة للبدء بحملة تأهيل السوق،بما يشابه الاسواق العالمية واضافة بعض الملحقات المفيدة مثل قاعة للالعاب وكافتريا ومطعم وغيرها من خدمات، ولا صحة للاستغناء عن جميع موظفي الاسواق المركزية .

الافتقاد لقيادات ناجحة

— هل يعني ذلك ان دعم وزارة التجارة لهذه الأسواق من ناحية الاسعار وجودة البضائع سيختفي؟

— ضمن قانون الاسواق المركزية المعمول به ،حتى الان هناك نسبة خصم قدرها ١٠٪ من قيمة البضائع، وفيما يخص الشركات المستثمرة فلا نستطيع إرغامها على ذلك بالتأكيد، وهي تسعى الى تحقق جانب من الربح وسياستنا الان هي تأجيل موضوع الربح لصالح تحسين الاداء،لاننا نسعى الى اعادة الاعمار وتاهيل تلك الاسواق حتى لو استغنينا عن القطاع العام مؤقتاً،وكل الوعود التي اطلقت عن اعادة تلك الاسواق بجهود وموارد محلية لم تجد لها تطبيقاً على ارض الواقع، والمشكلة اجدها في افتقادنا لقيادات ناجحة للاعمار.

ومع ذلك قمنا بأعادة تاهيل اربع اسواق في بغداد خلال فترة ١٢ شهراً بالاعتماد على مواردنا الذاتية وهي سواق الثلاثاء والصالحية ومعرض الاطارات والرشيد في بغداد، وهناك تقدم كبير من ناحية توفير البضائع للمواطنين باسعار مناسبة تقل عن السوق كثيرا، وقد وفرنا اكثر من ١٠٠ مادة استهلاكية وغذائية وكذلك القرطاسية للطلاب، وبدأنا قبل فترة قصيرة بتأهيل سوق الثلاثاء، الذي يعد اول سوق في العراق والشرق الاوسط بالاعتماد على امكانيات القطاع العام،ونسعى لاجل ان يضاهي سوق المنصور.

الاحالة لدوائر اخرى

وبخصوص العمالة الاسيوية قال:لا صحة للاستغناء عن موظفي الشركة لكننا اتفقنا وحسب طلب الشركة الاماراتية على ابقاء ٥٥٪ من المنتسبين والبقية سيتم احالتهم الى دوائر الشركة الاخرى، وسيقاضون نفس رواتبهم، وسبب ذلك ان الشركة من حقها تطوير الكادر العامل لديها وتعزيزه بالطاقات الشابة، وصاحب الشركة الإماراتية رجل من اصول عراقية وتعهد بان تكون العمالة المستخدمة لديه عراقية ايضاً .

المحررة مع هادي جدوع

خصخصة الاسواق المركزية